

بلاغ

اجتمع المكتب المركزي لودادية موظفي العدل يوم الأربعاء 04 يناير 2012 بمراكش الحمراء، وذلك في إطار متابعته لتطورات الوضع القطاعي، والواقع التنظيمي للودادية.

إن المكتب المركزي بعد نقاش هادئ ومستفيض وشفاف :

أولاً : يهنئ الأستاذ مصطفى الرميد على تسميته وزيراً للعدل والحريات من طرف جلالة الملك، بما عهد فيه من خصال حميدة عبر تاريخه النضالي والحقوقى، سائلاً الله عز وجل أن يوفقه لتسيير وتدبير هذا القطاع الحساس، للاستمرار في استكمال أورشاح القضاء والعناية التامة بالأحوال المادية والمعنوية بمختلف الموارد البشرية.

ثانياً : يقيم بشكل ايجابي تجربة الأستاذ محمد الطيب الناصري (وزير العدل السابق)، هذا الرجل الشهم الذي عمل باجتهاد وانفتاح وصبر وتحمل في كافة مستويات إصلاح القضاء، وكان حقيقة كما وصف نفسه "محامياً أميناً لهيئة كتابة الضبط".

ثالثاً : يعتبر إنجازات وودادية موظفي العدل مستعصية على العد والحصر، رغم كل الهفوات ورغم ظروف التأسيس، وشراسة معارك وملاحم النظام الأساسي، وتأثير ذلك على واقع المبادرة والاشتغال، تلکم المنازلات التي انتهت بانتزاع مجموعة من الحقوق والمكتسبات، محولة كتابة الضبط مكانة متميزة على مستوى الوظيفة العمومية، بشهادة الخصوم قبل الأصدقاء، فالمنجزات لامست كل ما هو مهني، اجتماعي، تكوييني...

وتبقى آفاق العمل أرحب ومجالات الاشتغال أعمق مهما قيل في حق منظماتنا العتيدة، ورغم كل صفات التخوين وتهم الاختلاس والتهجمات الشخصية الممنهجة في حق مسؤوليها من أطراف استبدلت "الذي هو أدنى بالذي هو خير"، فبنت مواقفها وأسست مبادئها على ما هو حزبي مقيت، فانغمست في البطولات الوهمية المؤطرة بالخلفية المصلحية والفتوية، إذ قرر منتسبوها توظيف كل الأساليب لتشويه صورة الودادية، لا بأس لديهم "فالغاية تبرر الوسيلة"، رغم أن أفراداً منهم أعضاء في المجلس الإداري والمكتب المركزي، وقد أقدموا على كل ذلك دون حتى تقديم استقالاتهم.


إن المكتب المركزي وهو يكتفي بهاته الإشارات، يذكر أن التدقيق في حساباته المالية هو من اختصاص أمانة المال التي دأبت على تقديم تقاريرها مصادقاً عليها من طرف خبير محاسباتي إلى الجهة المانحة، في انتظار انعقاد الجمع العام من أجل المصادقة.

إن المكتب المركزي وهو يستحضر كل ذلك فإنه يراهن على وعي موظفي وموظفات قطاع العدل (فلو تخيلنا أن العقل الواعي بحجم كرة البينج بونج فان العقل اللاواعي بحجم كرة السلة)، هذا الوعي الجمعي الذي تجسد من خلال انتخاب مكاتبنا الجهوية في جو من الحماس والمنافسة والمسؤولية أفرزت كفاءات بمواصفات جمعوية لم ينل من قناعاتها حجم الإشاعات، واستحقت منا كل التقدير والإعجاب، إذ سارعت إلى برمجة أنشطة سنوية ستسلم على إثرها منحا من المكتب المركزي تجسيدا للعمل التشاركي في التسيير والتدبير والمسؤولية بعد توفير مقرات مجهزة لتسهيل القيام بالمهام والصلاحيات وفقا للاتفاق المبرم مع وزارة العدل ليتسنى للمكتب المركزي حصر اهتماماته في المرحلة الراهنة في موضوع تكوين وتدريب كافة أطر الودادية.

وفي نفس السياق فالتحية كل التحية لكافة المكاتب الجهوية التي ساهمت في إنجاح أيام الدعم والتكوين والتواصل التي نظمت بشراكة مع المكتب الوطني للنقابة الديمقراطية للعدل بمراكش والتي امتدت من يوم الثلاثاء 03 يناير 2012 إلى غاية يوم الخميس 05 يناير 2012 تم خلالها الاستماع لمطالب وإشكالات مجموعة من الفئات المهنية، وكذا حسن الإنصات والتفاعل مع هموم وذكريات وآهات المفصولين عن العمل والموقوفين والمقهورين في سنوات الجمر قبل تأسيس الفعل النقابي المستقل والمكافح بقطاع العدل، صفحات لا بد من فتحها بقوة وشجاعة ليتحمل كل طرف مسؤوليته أمام الله وأمام التاريخ.

إن المكتب المركزي وهو يعي جيدا دقة المرحلة، وسماقتها ودلالاتها فإنه :

يعبر عن ثقته الكاملة بمستقبل ودادية موظفي العدل بما يضمن تجديداً سلساً ومرناً لهاكلها. 

يعلن عن تشكيل اللجنة التحضيرية للجمع العام للودادية، والتي أنيط بها تهيب أوراق ووثائق ومشاريع قوانين الودادية، وسيعلن عن تاريخ الاستحقاق التنظيمي بمجرد انتهاء اللجنة التحضيرية من أشغالها بعد توسيع استشاراتها. 

وحتى نبقى أوفياء لخط النضال والتضحية، وحتى لا ننسى متقاعدينا فإن ودادية موظفي العدل ستساهم بجد واجتهاد، موظفة كل طاقتها وإمكاناتها بشراكة مع نادي قضاة المغرب وباقي الفاعلين في الحقل القضائي في تأسيس جمعية الأعمال الاجتماعية لمتقاعدي القطاع، والتي بدأت إرهاباتها الأولى في حفل الوفاء للمتقاعدين والذي نظم مؤخراً من طرف المكاتب الجهوية لودادية موظفي العدل بكل من الإدارة المركزية، الرباط والقنيطرة، آمليين أن يرى المولود الجديد النور في أحسن الأحوال ليجد دعماً كبيراً من لدن أسرة القضاء وحضناً دافئاً من طرف المؤسسة المحمدية للأعمال الاجتماعية لقضاة وموظفي العدل.

إن انتظارات وتطلعات جميع مكونات الشغيلة العدلية اجتماعياً تبقى أمانة في أعناق مسؤولي ومسيري المؤسسة، بما فيهم قيادة ودادية موظفي العدل بناء على الشراكة الكاملة والمؤسسة قانوناً بين الودادية والمؤسسة المحمدية للأعمال الاجتماعية سواء من خلال تجهزتها المركزية أو الجهوية بعد ترتيب أولوياتها في مجالات السكن، الصحة، النقل، الترفيه... مع البحث عن كل الصيغ الممكنة لتعويض الموظفين والموظفين ذوي السلاليم الدنيا والمتوسطة، والعناية اللازمة بذوي الاحتياجات الخاصة.

إن المكتب المركزي وهو يستبشر خيراً بآفاق العمل لتبوء الودادية المكانة المناسبة لها كفاعل أساسي في حقل القضاء والعدالة، يجدد التزامه بالحفاظ على المنظمة منبراً حراً ديمقراطياً محتضناً لكافة الأفكار والتوجهات.

عاشت ودادية موظفي العدل صامدة، مناضلة ومتجددة.

المكتب المركزي